



معالجة الاختلال التجاري ضرورية

العجز التجاري التونسي يتحدى قيود الإغلاق

14 في المئة نسبة ارتفاع العجز منذ بداية العام

وتواجه الحكومة ضغوطا كبيرة من الأوساط الاقتصادية من أجل مراجعة سياساتها والتعجيل في إيجاد الحلول عبر دعم السياسات الاقتصادية المشجعة على النمو والإنتاج بهدف زيادة حجم الصادرات، علاوة عن الحد من تراجع قيمة الدينار.

وأكد أستاذ الاقتصاد رضا الشكندالي في تصريح لـ"العرب"، أن "هناك تدهورا كبيرا للصادرات مقابل ارتفاع حجم الواردات لأن اقتصادنا مرتبط بالخارج والمصانع والمؤسسات في تونس لا تشغل إلا المواد الأولية والطاقة". وأضاف "الصادرات التونسية متأثرة أساسا من السياحة المتوقفة عن النشاط الآن فضلا عن توقف إنتاج الفوسفات، وبالتالي تفاقم العجز بسبب ضغوطات على مستوى الواردات وناتج أساسا من تراجع الصادرات".

وتظهر الإحصائيات الرسمية أن إيرادات القطاع السياحي تراجعت منذ بداية العام وحتى العاشر من يوليو الجاري بواقع 25.3 في المئة على أساس سنوي لتبلغ 312.9 مليون دولار فقط. أما القطاع الزراعي والصناعات المرتبطة به فقد باتت مؤشرات سلبية بسبب انكماش النشاط حيث حقق نسبة نمو سالبة بواقع 6.7 في المئة.

وفي استعراض الحلول الممكنة لمعالجة هذا العجز والتقليص فيه تدريجيا، يرى الشكندالي أن هناك حولا عاجلة وهي بيد الحكومة التي يجب عليها إعادة نشاط الفوسفات والسياحة عبر تحسين إدارة الأزمة الصحية.

وليس ذلك فحسب، بل يعتقد أنه من الضروري العمل بجديّة على دعم السياسات الاقتصادية التي تشجع على النمو والإنتاج والتصدير، والحد من تراجع قيمة العملة المحلية.

وحملت تصنيفات وكالات الائتمان الدولية في طياتها الكثير من علامات التشاؤم خاصة مع استمرار التجاذبات السياسية وعدم التركيز على الخروج من هذا الوضع الكارثي سريعا.

وكانت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني قد خفضت في مايو الماضي تصنيف تونس طويل الأجل لمصر وتصنيف تونس قصير الأجل لمصر من "بي" إلى "بي-1" مع نظرة مستقبلية سلبية.

ودخلت تونس قبل ثلاثة أشهر في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي بهدف الحصول على قرض جديد بقيمة 4 مليارات دولار، مقابل التعهد بتنفيذ برنامج اقتصادي يتضمن إصلاحات أساسية من بينها إلغاء الدعم وتقليص فاتورة الرواتب.

وتقدر حاجة تونس إلى التمويلات بنحو 6.7 مليار دولار متوقعة في موازنة العام الحالي، ويمكن أن تصل إلى 8.2 مليار دولار نتيجة عدة عوامل من بينها ارتفاع سعر النفط الخام في الأسواق الدولية.

تتعرض المؤشرات السلبية حول نشاط الاقتصاد التونسي وخاصة اتساع العجز في الميزان التجاري منذ بداية 2021 أن السياسات المرتبطة للحكومة لتخفيف مؤشرات النمو لم تطفئ آثار تداعيات الجائحة التي ظهرت بوضوح على مظاهر حياة الناس.

في الفترة الأخيرة ليصل إلى أكثر من 14 في المئة". وأضاف في تصريح لـ"العرب" أنه "عند عودة الحركة عالميا بدأت واردات تونس تعود، وإجمالا العجز التجاري يرتفع منذ العام 2011 لأن الواردات في ارتفاع، مقابل نقص الاستثمار والإنتاج على غرار الفوسفات والطاقة". وتشير التقديرات الرسمية إلى تراجع إنتاج الفوسفات من نحو 8 ملايين إلى مليوني طن تقريبا، أما النفط فتقهقر من 114 ألف برميل يوميا إلى ما بين 37 و40 ألف برميل يوميا، أي تراجع إلى أكثر من النصف.

ويؤكد الجودي أن هناك تراجعا في الإنتاج المحلي والصادرات الصناعية الغذائية والميكانيكية، فضلا عن مطالب الغنابات وتقلص نشاط الخدمات اللوجستية على غرار ميناء راس الحيوي الذي تكسدت فيه السلع لأشهر وهو ما يعطل التصدير والتوريد.

معز الجودي
تراجع الإنتاج بسبب الوباء انعكس على مستوى الصادرات

رضا الشكندالي
شغل السياحة وبتء إنتاج الفوسفات فأفقا نسبة العجز التجاري

واعتبر أن تراجع سعر صرف الدينار أمام سلة العملات الرئيسية كان له تأثير في العجز التجاري، مما يرفع في تكاليف التوريد، فضلا عن السياسات التخفيفية للدولة وضعفها المتواصل، حيث ارتفع العجز التجاري مع تركيا مع غياب اتفاق تجاري واضح المعالم مع الصين.

وسجلت تونس خلال شهري يناير وفبراير 2021 عجزا تجاريا مع الصين بنحو 322 مليون دولار وتركيا بحوالي 145 مليون دولار.

في المقابل تحولت العلاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي من مرحلة التبادل إلى التوريد والاستهلاك، فمُنذ توقيع اتفاق التجارة الحرة عام 1995، والتي تلتها مرحلة سيطر عليها الاتجاه نحو استيراد السلع الجاهزة والاستغناء عن التصنيع والإنتاج المحلي ما أدى إلى تدهور التصدير.

وبلغت نسبة العجز التجاري مع الاتحاد الأوروبي 50 في المئة خلال العام الماضي من إجمالي عجز الميزان التجاري، وهو ما يساوي 5.2 مليار دولار.

تونس - كشفت القفزة الجديدة في العجز التجاري التونسي عن فشل السياسات الحكومية في تعزيز الصادرات بوتيرة تنافس ارتفاع الواردات، في وقت تتصاعد فيه الانتقادات لبطء معالجة الأزمات المتراكمة في ظل التجاذبات السياسية.

وأظهرت بيانات المعهد التونسي للإحصاء صعود العجز التجاري خلال النصف الأول من العام الجاري بنسبة 14.1 في المئة أي بمقدار 933.7 مليون دينار (333.4 مليون دولار) على أساس سنوي.

وفي المجمال بلغ عجز الميزان التجاري حوالي 7.5 مليار دينار (2.69 مليار دولار)، صعودا من 6.6 مليار دينار (2.35 مليار دولار) بمقارنة سنوية.

ويأتي هذا الارتفاع مدفوعا بزيادة الواردات من الخارج أكثر من الزيادة المسجلة في قطاع الصادرات خلال فترة النصف الأول من 2021.

والمفاجئ أنه رغم زيادة الصادرات بنسبة 25.5 في المئة لتصل إلى 22.8 مليار دينار (8.15 مليار دولار)، صعّدت في المقابل الواردات بنسبة 22.4 في المئة خلال الفترة ذاتها، لتبلغ ثلاثين مليار دينار (10.8 مليار دولار).

ويعظم اتساع العجز منذ بداية العام رغم بطء حركة التصارة العالمية بسبب انعكاسات قيود الإغلاق جراء الجائحة على مجمل النشاط الاقتصادي دليلا على غياب الرؤية الاستراتيجية من قبل حكومة هشام المشيشي التي تواجه انتقادات بسبب سوء إدارتها للأزمات.

ولا تزال تداعيات الجائحة ترمي بظلالها على الاقتصاد التونسي الضعيف أصلا، حيث زاد توقف نشاط المؤسسات ومواقع الإنتاج وحالة العطالة الاقتصادية التي تشهدها البلاد منذ قرابة عام ونصف من تدهور مجمل النشاط الاقتصادي.

وربط خبراء تحدثت معهم "العرب" تضاعف العجز التجاري في تونس بتداعيات الجائحة، وتواصل تعطّل أو بطء وتيرة نشاط العديد من القطاعات الاستراتيجية على غرار الفوسفات، فضلا عن ضعف سياسات الدولة بخصوص الاقتصاد.

وقال الخبير الاقتصادي معز الجودي الذي يرأس الجمعية التونسية للحكومة إن "العجز التجاري في سنة 2020 تقلص بحكم الأزمة الصحية بسبب قلة التنقل وغيرها، لكنه تقريبا تضاعف

قلق مصري من ارتفاع التضخم عقب زيادة أسعار الوقود

الحكومة تضع خفض عجز الموازنة فوق جميع الاعتبارات

انتشر القلق بين المصريين من ارتفاعات جديدة في أسعار السلع والخدمات بعد أن فرضت الحكومة زيادة ثانية هذا العام في أسعار الوقود في محاولة منها لتخفيف أعباء الموازنة، وفق برنامج الإصلاح المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، ما دفع خبراء إلى ترجيح صعود التضخم وهو ما قد يقوّض القدرة الشرائية للمواطنين.

وتتبع عودة معدل التضخم إلى الارتفاع أو تراجع القوة الشرائية للمواطنين، وبالتالي تراجع الاستهلاك وتوردي مستويات المعيشة، وتباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي.

وانخفض التضخم في مصر إلى بعض أدنى مستوياته العام الماضي فيما يزيد كثيرا على عشر سنوات، ليبلغ حوالي 3.4 في المئة.

ويعود انخفاض التضخم في مصر إلى أسباب منها تشديد السيطرة على المعروض النقدي منذ برنامج صندوق النقد في 2016 وحملة منسقة للاستثمار العالمية وسعر صرف الدولار مقابل الجنيه للفترة من أبريل إلى يونيو 2021، وهما أهم مؤثرين ومحددتين لتكلفة إنتاج وبيع المنتجات البترولية في السوق المحلية بخلاف الأعباء والتكاليف الأخرى.

وتستهدف الحكومة تنشيط وتحفيز الاقتصاد بخطى متسارعة، من خلال إقرارها أضخم موازنة في تاريخ البلاد للعام المالي القادم 2021 - 2022، رغم تداعيات الجائحة، وسط توقعات بأن تحقق معدل النمو المستهدف.

وأقرت القاهرة موازنة عامة قياسية للعام المالي الحالي بمقدار 2.46 تريليون جنيه (158 مليار دولار) وبحجم إنفاق 1.8 تريليون، مقابل إيرادات مستهدفة 1.4 تريليون جنيه.

وتزيد الموازنة العامة الجديدة بمقدار 23 مليار دولار أي بنسبة 17 في المئة عن موازنة العام المالي الماضي، وبالبلغة حوالي 135 مليار دولار، والتي اعتبرت حين إقرارها الميزانية الأضخم في تاريخ البلاد.

وتستهدف الموازنة الجديدة، كما نشرها مجلس الوزراء على موقعه الإلكتروني، عجزا بنسبة 6.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

ويصرى متابعون للشأن الاقتصادي المصري أن "الاتجاه لزيادة حجم الموازنة هو اتجاه استراتيجي تنتهجه مصر منذ بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي، مستهدفة من ذلك التحفيز لزيادة حجم مبيعات دولر.

ويحذر خبراء من تداعيات استمرار خفض دعم الطاقة أو غيرها، سواء في ما

تثبيت سعر بيع المازوت (الديزل) للقطاع الصناعي عند 3900 جنيه (249.6 دولار) للطن.

وقالت الوزارة إن لجنة التسعير التلقائي للمنتجات البترولية استعرضت متوسطات أسعار خام برنت في السوق العالمية وسعر صرف الدولار مقابل الجنيه للفترة من أبريل إلى يونيو 2021، وهما أهم مؤثرين ومحددتين لتكلفة إنتاج وبيع المنتجات البترولية في السوق المحلية بخلاف الأعباء والتكاليف الأخرى.

وكان المواطنون الجمعة على موعد جديد مع رفع أسعار الوقود للمرة الثانية خلال هذا العام، الأمر الذي جعل خبراء يحدرون من تداعيات القرار، على معاودة صعود التضخم الذي يبلغ حاليا 5.3 في المئة.

وقالت وزارة البترول المصرية في بيان إن "لجنة التسعير التلقائي للمنتجات البترولية رفعت الجمعة أسعار الوقود، وذلك للمرة الثانية على التوالي منذ تاسيسها في أكتوبر 2019 عقب استكمال إصلاحات للدمج".

وكانت آخر مرة رفعت فيها الأسعار في أبريل الماضي، وذلك مع مضي مصر، وهي مستورد صاف للنفط، في إنهاء تدريجي للدعم على منتجات الوقود في إطار برنامج إصلاح مدعوم من صندوق النقد الدولي.

وظلت الأسعار مستقرة على مدى السنة السابقة بعد أن خفضت في أكتوبر 2019 وأبريل 2020.

ورفعت الجهات المعنية أسعار البنزين 95 أوكتان إلى تسعة جنيهات للتر (0.58 دولار) من 8.75 جنيه، والبنزين 92 أوكتان إلى ثمانية جنيهات (0.51 دولار) من 7.75 جنيه، والبنزين 80 أوكتان إلى 6.75 جنيه (0.43 دولار) من 6.50 جنيه.

وتقرر تثبيت سعر بيع السولار عند 6.75 جنيه للتر (0.43 دولار) وكذلك

وإبررت الوزارة الخطوة بأن توصيات اللجنة جاءت "في ضوء الأوضاع الحالية التي يمر بها العالم مثل التضخم الشديد في الأسعار العالمية وفقا لما يراه العالم من أحداث مختلفة مثل كوفيد - 19 وتخفيض إنتاج النفط الخام".

وتبلغ تقديرات خفض دعم المنتجات البترولية في موازنة العام المالي الحالي بنحو 35 في المئة أي بواقع 18.4 مليار جنيه (1.18 مليار دولار) عما كانت عليه في الموازنة السابقة عند نحو خمسة مليارات دولار.

ويحذر خبراء من تداعيات استمرار خفض دعم الطاقة أو غيرها، سواء في ما

وأوضح المكتب في تقريره السنوي المتعلق بالمبادلات الخارجية برسم سنة 2020، أن هذا الانخفاض سببه تراجع الكميات المستوردة والأسعار، خاصة ما يتعلق بالغاز والنفط بواقع 39.8 في المئة، وانحسار واردات زيوت البترول والتشحيم بنحو 61 في المئة.

وأشارت وزارة الطاقة المغربية في موقعها الإلكتروني إلى أن البنية التحتية للإنارة تحتل المرتبة الثانية في الموازنة السنوية بشكل عام بعد بند الرواتب، والمرتبة الأولى من حيث نفقات الطاقة للجماعات المحلية حيث تلتهم قرابة 40 في المئة من نفقات الطاقة.

ويستورد المغرب كل احتياجاته من الطاقة تقريبا ويغطي إنتاجه من الغاز أقل من 20 في المئة من احتياجات البلاد وخاصة لتشغيل مولدات الكهرباء.

ولذلك تعمل الرباط على تنوع مزيج الطاقة عبر التركيز على مشاريع الطاقة البديلة لإنتاج الكهرباء مع تنمية عدد من حقول النفط والغاز لتغطية الطلب المتزايد على الطاقة.

ويؤكد مسؤولون مغاربة أن بلدهم يتجه إلى الاستثمار بشكل أكبر في

المشاريع الخضراء تنجح في تقليص فاتورة الطاقة بالمغرب

الرباط - بدأ المغرب ينجي ثمار خطته المتعلقة بكبح عجز الطاقة وذلك ضمن مساعيه لإصلاح المالية العامة في الموازنة السنوية، حيث كانت الجائحة عاملا مهما في السيطرة على مخصصات استيراد المحروقات.

وأكدت أحدث المؤشرات التي نشرها مكتب الصرف المغربي أن الحكومة نفذت وعودها بشأن خفض فاتورة الطاقة بعد أن بذلت أقصى الجهود لتنمية المشاريع الصديقة للبيئة.

34.6 في المئة نسبة تراجع فاتورة الطاقة للمغرب في عام 2020 بحسب بيانات مكتب الصرف

ونشرت وكالة الأنباء المغربية الرسمية أن بيانات مكتب الصرف أشارت إلى أن فاتورة الطاقة للبلاد تراجعت خلال العام الماضي بنسبة 34.6 في المئة أي 26.4 مليار درهم (2.94 مليار دولار) مقارنة مع سنة 2019.

وأوضح المكتب في تقريره السنوي المتعلق بالمبادلات الخارجية برسم سنة 2020، أن هذا الانخفاض سببه تراجع الكميات المستوردة والأسعار، خاصة ما يتعلق بالغاز والنفط بواقع 39.8 في المئة، وانحسار واردات زيوت البترول والتشحيم بنحو 61 في المئة.

وأشارت وزارة الطاقة المغربية في موقعها الإلكتروني إلى أن البنية التحتية للإنارة تحتل المرتبة الثانية في الموازنة السنوية بشكل عام بعد بند الرواتب، والمرتبة الأولى من حيث نفقات الطاقة للجماعات المحلية حيث تلتهم قرابة 40 في المئة من نفقات الطاقة.

ويستورد المغرب كل احتياجاته من الطاقة تقريبا ويغطي إنتاجه من الغاز أقل من 20 في المئة من احتياجات البلاد وخاصة لتشغيل مولدات الكهرباء.

ولذلك تعمل الرباط على تنوع مزيج الطاقة عبر التركيز على مشاريع الطاقة البديلة لإنتاج الكهرباء مع تنمية عدد من حقول النفط والغاز لتغطية الطلب المتزايد على الطاقة.

ويؤكد مسؤولون مغاربة أن بلدهم يتجه إلى الاستثمار بشكل أكبر في

وأوضح المكتب في تقريره السنوي المتعلق بالمبادلات الخارجية برسم سنة 2020، أن هذا الانخفاض سببه تراجع الكميات المستوردة والأسعار، خاصة ما يتعلق بالغاز والنفط بواقع 39.8 في المئة، وانحسار واردات زيوت البترول والتشحيم بنحو 61 في المئة.

وأشارت وزارة الطاقة المغربية في موقعها الإلكتروني إلى أن البنية التحتية للإنارة تحتل المرتبة الثانية في الموازنة السنوية بشكل عام بعد بند الرواتب، والمرتبة الأولى من حيث نفقات الطاقة للجماعات المحلية حيث تلتهم قرابة 40 في المئة من نفقات الطاقة.

ويستورد المغرب كل احتياجاته من الطاقة تقريبا ويغطي إنتاجه من الغاز أقل من 20 في المئة من احتياجات البلاد وخاصة لتشغيل مولدات الكهرباء.

ولذلك تعمل الرباط على تنوع مزيج الطاقة عبر التركيز على مشاريع الطاقة البديلة لإنتاج الكهرباء مع تنمية عدد من حقول النفط والغاز لتغطية الطلب المتزايد على الطاقة.

ويؤكد مسؤولون مغاربة أن بلدهم يتجه إلى الاستثمار بشكل أكبر في

وأوضح المكتب في تقريره السنوي المتعلق بالمبادلات الخارجية برسم سنة 2020، أن هذا الانخفاض سببه تراجع الكميات المستوردة والأسعار، خاصة ما يتعلق بالغاز والنفط بواقع 39.8 في المئة، وانحسار واردات زيوت البترول والتشحيم بنحو 61 في المئة.

وأشارت وزارة الطاقة المغربية في موقعها الإلكتروني إلى أن البنية التحتية للإنارة تحتل المرتبة الثانية في الموازنة السنوية بشكل عام بعد بند الرواتب، والمرتبة الأولى من حيث نفقات الطاقة للجماعات المحلية حيث تلتهم قرابة 40 في المئة من نفقات الطاقة.

ويؤكد مسؤولون مغاربة أن بلدهم يتجه إلى الاستثمار بشكل أكبر في



رؤية واضحة نحو الهدف